تحليل الإمكانيات التنموية المتاحة لتنمية الصناعات الزراعية في ناحية عامرية الفلوجة.

د. إسماعيل محمد خليفة العيساوي
جامعة الانبار/كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

تناول هذا البحث دراسة وتحليل الإمكانيات التنموية المتاحة في ناحية (عامرية الفلوجة)بهدف تطوير الصناعات الزراعية في هذه المنطقة .

ونظرا لأهمية التنمية الصناعية ضمن مختلف الأقاليم ,فقد تناول البحث دراسة وتحليل التنمية الصناعية في منطقة الدراسة من التركيز على المحاور الآتية:-

أولا:- تحديد نوع وحجم المؤهلات التنموية المتاحة في ناحية (العامرية) مع بيان توزيعها المكاني وأهميتها الاقتصادية والصناعية, وكيفية استثمارها باتجاه تحقيق التكامل الصناعي الزراعي ضمن المقاطعات المختلفة في منطقة الدراسة.

ثانيا:- تحديد اتجاه الإستراتيجيات المستقبلية لتنمية وتطوير الإمكانيات التنموية المتاحة ,التي

تشكل مرتكزا لتطوير الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة.

ثالثا:- تحديد اتجاه الإستراتيجيات المستقبلية لتنمية وتطوير الصناعات الزراعية وفقا للتوجهات الاقتصادية الحديثة مع بيان المقاطعات التي يمكن أن يتم تطوير وتنمية الصناعات الزراعية فيها, وفقا لمؤهلاتها التنموية المتاحة.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها خلال البحث, تبين أن(ناحية العامرية)مازالت متخلفة صناعيا على الرغم من غناها بالمؤهلات التنموية المتاحة التي

تتوزع ضمن مقاطعات منطقة الدراسة, وهذاما يتطلب ضرورة تحديد الإستراتيجيات التنموية الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية ضمن مختلف أجزاء هذه المنطقة.

Abstract:

This research dealt with the study and analysis of the available developing possibilities of AmiriyahtAlFallujah district in order to develop agro-industries in this region. The research whipped the study and analysis of industrial development in the study area for the importance of industrial development among different regions by focusing on the following axes:

First, determine the type and size of the developing qualifications available in Ameriyah district with an indication of the spatial distribution and its economic and industrial importance and how to invest towards the achievement of the agro-industrial integration among the various districts in the study area.

Second, determine the direction of future strategies for developing the available development possibilities that form an anchor for the development of agro-industries in the study area.

Third, determine the direction of future strategies for developing theagro-industries in accordance with modern economic trends and show the districts in which the development of the agro-industrial can be developed according to the available developing qualifications

Through the results that have been reached during the search, they showedthatAmeriyah district still industrially backward in spite of the rich developing qualifications available that are distributed within the districts of the study area, and this requires the need to identify appropriate developing strategies to achieve industrial development within the different parts of this region

المقدمة :-

تعد التنمية الزراعية إحدىأهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في التقليل من ظاهرة العجز الغذائي الناتج عن الزيادة في أحجام السكان وبشكل مطرد .

لذلك فأن التنمية بمفهومها العام يجب أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات اذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون النظر إلى التنمية الاجتماعية حيث لا بد من النظر إلى المجتمع والإنسان والاقتصاد بكل تشكيلاته بشكل متكامل غير قابل للتجزئة ولا للتأجيل .

لذلك جاء مفهوم التنمية شاملا" لكل المتغيرات التي تدخل بشكل متفاعل في عملية التنمية فهي عملية التغيير الحضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة بواسطة تطوير الوعي والمعرفة في البيئات المحلية بعد أن يتأكد أفراد المجتمع أن ذلك يضمن تطور مجتمعهم بصورة متتالية [١]

وعليه فان التنمية هي عملية حسن استغلال عناصر البيئة الطبيعية والإمكانات التنموية المتاحة بما يحقق أهداف التنمية للوفاء باحتياجات المجتمع الأساسية في المنظورالآني والمستقبلي ،أما مفهوم التنمية الزراعية فهي كافة الإجراءات التي تسهم في تطوير قوى الإنتاج من اجل إحداث زيادة في الإنتاج الزراعي بما يسهم في عملية التنمية الاقتصادية الزراعية ,أي بمعنى التغيير التحول من مستوى اقل, للمردود والإنتاجية إلى مستوى أعلى من خلال تطبيق أساليب وتقنيات ملائمة٢. واستنادا" إلى ما سبق فأن تنمية القطاع الزراعي أصبحت ضرورة لابد منها في جميع المجتمعات وبخاصة في زمن يشهد ثورة سكانية كبيرة وتزايد مستمر على السلع الغذائية بما يتطلب توجيه خطط التنمية لنمو وتطوير هذا لقطاع الحيوي في العراق عموما" ومنطقة الدراسة (ناحية العامرية) خصوصا", نظرا" لما تمتلكه من امكانيات متاحة, وذلك عن طريق تكثيف الجهود الإرشادية وتعزيز قدرات الاستحواذ على التقنيات الزراعية الحديثة ,وتبني سياسات زراعية تعمل على الاستخدام الأمثل للأرض , وإتباع الأساليب العلمية في عملية الاستزراع لتطوير وزيادة

الإنتاجية, وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي بجانبيه النباتي والحيواني.وبناء"ا على ذلك فقد جاء موضوع البحث (تحليل الإمكانيات المتاحة لتطوير الصناعات الزراعية في ناحية عامرية الفلوجة) بغية استشراف أهم الإمكانيات الزراعية المتاحة والتي تساهم في تطوير الصناعات الزراعية في المستقبل مستعرضا" من خلال ذلك أهم المعوقات والمحددات التي تقف أمام التنمية الزراعية والصناعات الزراعية في منطقة الدراسة .

مشكلة الدراسة :-

بالنظر للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها القطاع الزراعي لكونه يعمل على توفير متطلبات السكان من الغذاء, ولكون هذا القطاع يعاني من مشكلات كبيرة تتمثل بسوء استغلال الارض وتملح الترب والتوسع العمراني وعدم وجود التخطيط الذي يضمن تطوير هذا القطاع ,فقد تمت صياغة مشكلة هذا البحث على شكل تساؤلات وفقا" للمنهج الجغرافي الحديث وكما يلي :-

١-هل هناك امكانيات تنموية متاحة يمكن من خلالها تطوير القطاع الزراعي وبالتالي تطوير الصناعات الزراعية تبعا" لذلك ؟

٢-هل هناك امكانيات بشرية يمكن من خلالها خلق تنمية زراعية افقية ورأسية تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة ؟

٣-هل يمكن وضع تصورات مستقبلية واستراتيجيات واضحة تضمن تطوير القطاع الزراعي وتحقيق تطوير قطاع الصناعات الزراعية في المنطقة ؟

فرضية البحث :-

تنطلق الفرضية عادة" لمحاولة الإجابة عن التساؤلات الواردة في مشكلة البحث, لذلك فأن فرضية البحث تنطلق من أن (ناحية العامرية) تحتوي على العديد من الإمكانيات التنموية المتاحة التي تضمن تطوير قطاع الصناعات الزراعية في المستقبل من خلال

اعتماد سياسات تنموية قادرة على استثمار هذهالإمكانيات ومحاولة تخطي كل العقبات من خلال وضع البرامج والخطط لذلك .

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى تحليل الإمكانيات الزراعية المتاحة في منطقة الدراسة وكيفية توظيفها بالشكل الذي يساعد على تطوير القطاعالزراعي أفقيا" ورأسيا" , وبالتالي تطوير وتنمية الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة وفقا" لذلك ،أما أسلوب الدراسة فقد اعتمد بشكل رئيسي على الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات الزراعية من الدوائر المختصة , وكذلك إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع المزارعين وأصحاب المشاريع الصناعية , ولا نغفل جمع المعلومات وما يتعلق بالمفاهيم الأساسية من الكتب والمصادر المتنوعة بالإضافة إلى عملية تبويب البيانات وإتباع أسلوب الاستقراء والاستنتاج والاستنباط للوصول إلى الحقائق العلمية الصحيحة المتعلقة بالإمكانيات الزراعية المتاحة في منطقة الدراسة من اجل توظيفها لتطوير قطاع الصناعات الزراعية وفقا" لتلك الإمكانيات, أضف إلى ذلك فأن المنهج المحصولي لم يكن غائبا" عن هذا البحث وذلك من خلال تحديد أهم المحاصيل الزراعية, وكميات إنتاجها التي تساهم كمواد اولية في الصناعات الزراعية, ومن ثم إحصاء أعداد الثروة الحيوانية بحسب أنواعها وكميات الإنتاج من الحليب والصوف كونها تشكل إحدى الإمكانيات الزراعية المتاحة في منطقة الدراسة والتي يمكن ان تقوم عليها الصناعات الزراعية في المستقبل.أما مبررات هذا البحث فقد تمحورت حول عدة نقاط لعل أهمها إن منطقة الدراسة تحوي امكانيات تنموية متاحة,يمكن أن تقوم عليها الخطط المستقبلية لتنمية وتطوير القطاع الصناعي الزراعي وفقا" لبرنامج متكامل تتحقق فيه الكفاءة, والجدوى الاقتصادية من خلال التفاعل بين القطاعين الزراعي والصناعي،أضف إلى ذلك إن منطقة الدراسة تفتقر إلى البحوث والدراسات التي تعنى بدراسة الخطط التنموية, والبرامج المستقبلية التي تهدف إلى الاستغلالالأمثل للإمكانيات المتاحة ضمن منطقة الدراسة ومحاولة توجيهها نحو التكامل الزراعي الصناعي .

حدود منطقة البحث :-

يعد تحديد منطقة الدراسة من العوامل الرئيسية التي تحدد نوع النشاط الاقتصادي, سواء كان النشاط زراعيا" أم صناعيا" او أي نشاط يرتبط بالمكان,إذن هناك نوعان من المواقع هما الموقع الفلكي والموقع الجغرافي .فمن ناحية الموقع الفلكي تقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض ٣٢,٤٧ شمالا" و ٣٣,٢٥ شمالا" وبين خطي طول ٤٣,٢٨ شرقا" و ٤٤,١٠ شرقا" خارطة رقم (٢),أما من ناحية الموقع الجغرافي فأن منطقة الدراسة تقع في الجزء الشرقي من محافظة الانبار وتتبع إداريا" لقضاء الفلوجة,وتبلغ مساحتها ٢٦١٦كم, ويحدها من ناحية الشمال والشرق نهر الفرات ويحدها من الشمال الغربي مقاطعة النساف,التابعة لقضاء الفلوجة ومن الغرب قضاء الرمادي, ومن الشرق قضاء المسيب التابع لمحافظة بابل, ومن الجنوب الشرقي قضاء الحسينية التابع لمحافظة كربلاء, خارطة رقم (١).

خارطة رقم (١)موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق ومحافظة الانبار

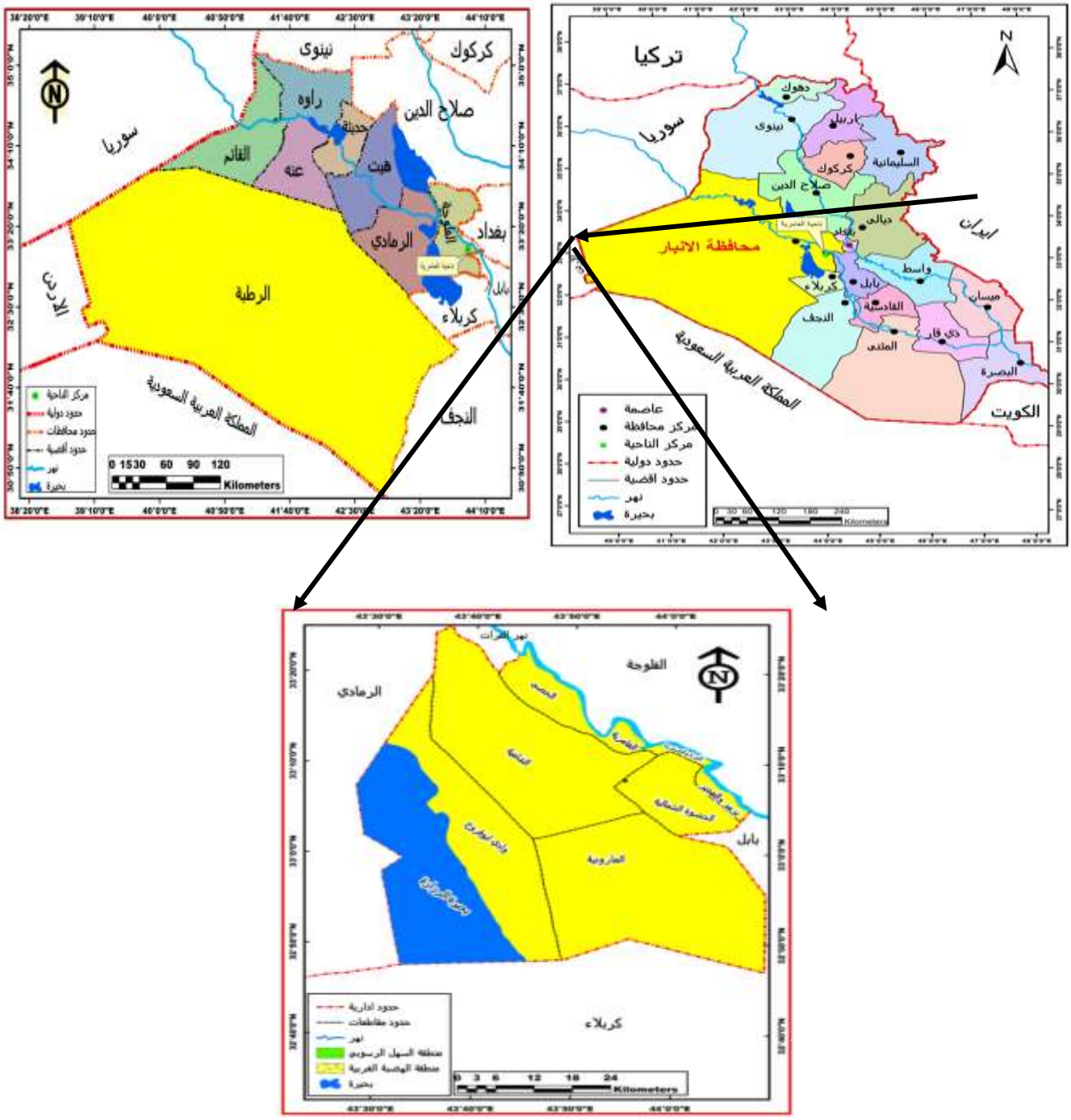

المصدر: وزارة الموارد المائية ،مديرية المساحة العامة،خريطة الانبار الادارية ،٢٠١٠،م. مقياس(١:٥٠٠٠٠٠)

خارطة رقم (٢) التوزيع الجغرافى لمقاطعات منطقة الدراسة)

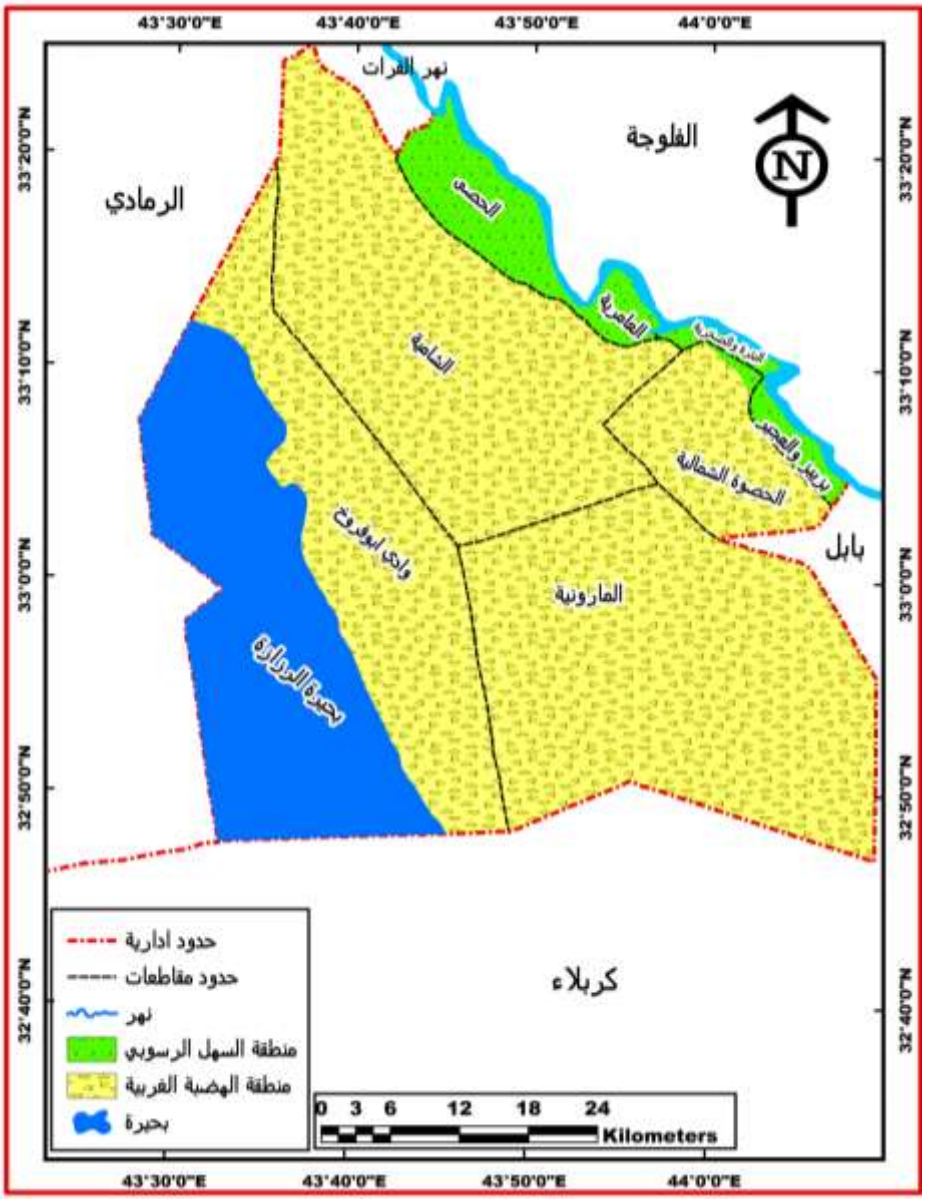

المصدر: مديرية المساحة العسكرية ،خارطة طبوغرافية (E38nis-1-مقياس(١:١٠٠٠٠٠).

إن الموقع الفلكي لهذه المنطقة اكسبها صفات وخصائص مناخية جعلتها تصنف ضمن الأقاليم المناخية الجافة التي تمتاز بالقارية مما انعكس على النشاط الاقتصادي بصورة عامة, والنشاط الزراعي بصورة خاصة, وكذلك على نظم الري وتوزيع السكان، أما الحدود الزمانية للبحث فقد تم تحديد الموسم الزراعي لعامي ٢٠١٥,٢٠١٤ كفترة للبحث وذلك لإمكانية جمع البيانات والمعلومات من الدوائر الرسمية المختصة بهذه المنطقة,إذ شهدت المحافظة عموما" ظروف أمنية صعبة لا يمكن معها التحرك بسهولة ماعدا منطقة الدراسة التي بقيت مستقرة نسبيا", مما أمكن دراسة النشاط الزراعي فيها وفقا" للمعلومات والبيانات المتوفرة بالإضافة إلىإمكانيةإجراء الدراسة الميدانية ضمن مقاطعات منطقة الدراسة .

المبحث الأول :- الإمكانيات التنموية الطبيعية البشرية في منطقة الدراسة وهي تقسم إلى قسمين رئيسين هما

أولا" :- **الإمكانيات التنموية الطبيعية** :-

ثانيا" :_ **الإمكانيات التنموية البشرية**:-

أولا" :- الإمكانيات التنموية الطبيعية :-

تتصف المقومات الطبيعية لأي منطقة بالثبات النسبي, مما يجعل أمر السيطرة عليها يتطلب إيجاد وسائل عديدة يكون من شأنها مساعدة الإنسان في تطويع الظروف الطبيعية من اجل خدمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة, وبخاصة النشاط الزراعي ,إذأن طول فصل النمو وطبيعة السطح ونوع التربة والمورد المائي والمناخ, كلها حقائق لها أهميتها في التفاعل مع بعضها لتحديد أنواع المحاصيل التي تزرع , وطبيعة الإنتاج كما" ونوعا", وتتمثل المقومات الطبيعية, بالسطح والتربة والمناخ وعناصره المختلفة, والموارد المائية, والتي يمكن الإشارة إلى كل عنصر منها, ومدى تأثيره في التنمية الزراعية، فمن ناحية السطح تمتاز منطقة الدراسة باحتوائها على نوعين من أشكال سطح العراق, وهما السهل الرسوبي,

والهضبة الصحراوية, حيث تغلب صفة الاستواء على اغلب منطقة الدراسة, حيث تمتد منطقة السهل الرسوبي على طول الشريط المحاذي لنهر الفرات ابتداء" من جنوب مدينة الفلوجة إلى نهاية منطقة الدراسة عند حدودها مع قضاء المسيب, وتشكل هذه المنطقة عصب الحياة, لانبساط سطحها وجودة تربتها وتوفر المورد المائي من نهر الفرات, مما يجعلها من المناطق الجاذبة للأنشطة الاقتصادية بكل أنواعها, سواء كانت زراعية أو صناعية، أما مناخ منطقة الدراسة فأنه يتصف بالقارية بشكل عام حيث تتراوح معدلات درجات الحرارة (ْ٣٤) درجة مئوية صيفا و (٩,٨) مئوية شتاء", بالإضافة إلى انه يتصف بارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي وطول الفصل الحار وقصر الفصل البارد, واعتدال المناخ لعدة أسابيع خلال الفصلين القصيرين الربيع والخريف، إن هذا التباين في درجات الحرارة سيتيح ظروف مناخية تسمح بتنوع زراعة المحاصيل في منطقة الدراسة , إذأن لكل محصول زراعي حد حراري أدنى يبدأ منه النمو ويسمى الصفر النوعي , وكذلك فأن لكل محصول زراعي مقادير ثابتة من الطاقة الحرارية " يحتاجها خلال دورته الحياتية تسمى (الحرارة المتجمعة) [٣]. وإذا أخذنا مثلا" بعض المحاصيل, لنرى مدى ملائمة الظروف المناخية لزراعتها من خلال استعراض درجة الصفر النوعي والحرارة المتجمعة لها , فمثلا" الحنطة تبلغ درجة الصفر النوعي لهاما بين (٤_٥)مآما الحرارة المتجمعة لها ما بين (١٧٠٠- ١٩٠٠) مْ,أما الذرة الصفراء فتبلغ درجة الصفر النوعي لها (١٠-١١ مْ),أما الحرارة المتجمعة لها فتبلغ (١٥٠٠) ومحصول زهرة الشمس (٤-٥مْ) والحرارة المتجمعة ما بين (١٥٠٠-١٩٠٠) [٤] مما سبق يتضح أن درجات الحرارة لمنطقة الدراسة تعد ملائمة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية, مع الأخذ بنظر الاعتبار ملائمة الظروف الطبيعية الأخرى, ومن ناحية التربة فيوجد في منطقة الدراسة نوعان من الترب في ترب أحواض الأنهار التي تكونت بفعل فيضانات نهر الفرات, وتقع ضمن المنطقة السهلية بمحاذاة نهر الفرات, وهي ترب خصبة ذات نسجهمزيجيه ومزيجيه غرينيه, والترب الصحراوية التي تشكل الجزء الأعظم من منطقة الدراسة والتي تمتاز بقلة عمقها الذي لا يتجاوز (٢٥ سم)

وهي ذات نسجه خشنة في الغالب,إلا أنها يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعي نظرا" لاحتوائها على الأملاح اللازمة لنمو النباتات,ولكن مشكلة استغلالها فيالزراعة في عدم توفر المياه اللازمة حيث تم حل هذه المشكلة عن طريق حفر الآبار واستخدام المياه الجوفية، أما الموارد المائية في منطقة الدراسة فأنها تتمثل بالمياه السطحية والجوفية حيث لا يوجد أي دور لمياه الأمطار لأن المنطقة تقع ضمن نطاق المناخ الصحراوي الجاف, لذلك تعتمد منطقة الدراسة على نهر الفرات في ري المزروعات ضمن النطاق السهلي المحاذي لنهر الفرات وعلى مياه الآبار ضمن منطقة الهضبة الغربية التي تقع ضمن حدود منطقة الدراسة، لقد اتضح من خلال استعراض الإمكانيات التنموية الطبيعية في منطقة الدراسة والمتمثلة بأشكال السطح والمناخ والتربة والموارد المائية بأنها مهيأة وملائمة لقيام الأنشطة الاقتصادية وزراعة مختلف المحاصيل الزراعية مما يهيئها لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام

ثانيا" :- الإمكانيات التنموية البشرية في منطقة الدراسة:-

تعد دراسة الإمكانيات التنموية البشرية من أهم الأمور التي يتوقف عليها بناء الأمم وتقدمها , إذأنها تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وعنصرا" أساسيا" من عناصرها, حيث يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخصوصا" القطاع الزراعي وبالتالي إنجـــاح عمــلية التنــمية , ذلك أن التنمية تنتقل تقلــيديا" من القــطاع الأول(الزراعة) إلى القطاع الثاني (الصناعة) ثم إلى القطاع الثالث (الخدمات), وبناء" على ذلك سوف يتم التطرق إلى دراسة الإمكانيات التنموية البشرية عبر عدة محاور وكما يأتي:-

١-السكان والأيدي العاملة :-

إن معرفة حجم الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية , ومنها الزراعة تأتي في مقدمة المقومات البشرية للتنمية الاقتصادية وخصوصا" تنمية القطاع الزراعي باعتباره يشكل القاعدة الأساسية للانتقال إلى التنمية الصناعية في المنطقة .ومن اجل رسم صورة التفاعل

بين الإنسان والأرض لابد من دراسة توزيع السكان والكثافة السكانية, والتي تمثل الأساس لكثير من الدراسات الاقتصادية وخصوصا" الزراعية منها , لأنها تعد عاملا" مساعدا" وموضحا" للخطط التنموية المستقبلية, وبما إن الكثافة العامة لا تعطي الصورة الواضحة عن علاقة السكان بالأرض لكونها لا تأخذ بنظر الاعتبار المساحة المزروعة فعلا" وإنما تتناول المساحة الكلية للمقاطعة بغض النظر عن كونها مستغلة بالزراعة ام لا, وهذا ما نلاحظه من التباين الكبير في الكثافة العامة ضمن مقاطعات منطقة الدراسة,إذ يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) إن مقاطعة بزيبز والعجير قد بلغت الكثافة العامة فيها (٣٣٥) نسمه كم بينما انخفضت هذه الكثافة إلى (٦٨%) نسمة كم في مقاطعة ٢٣ وادي أبو فروخ , وذلك لكون المقاطعة الأولى تقع على ضفاف نهر الفرات, بينما تقع المقاطعة الثانية ضمن النطاق الهضبي الذي يعتمد على مياه الابار في سقي المزروعات . لذلك لجا الباحث إلى اعتماد نوعا" أخر من الكثافات وهي الكثافة الزراعية [*], من اجل توضيح صورة العلاقة بين السكان الريفيين والأرض المزروعة فعلا",إذ يتضح من خلال الجدول رقم (١) ان الكثافة الزراعية قد جاءت متفاوتة تفاوتا" طفيفا" رغم اختلاف المساحات بين مقاطعات منطقة الدراسة, ذلك أن هذا النوع من الكثافة يتعامل مع الارض المزروعة فعلا",إذنجد أن هذه الكثافة قد بلغت (٠,٠,٨)نسمة / دونم في مقاطعة بزيبز والعجير التي تبلغ مساحتها الكلية (١١٦٠٠) دونم , فيما بلغت هذه الكثافة ٠,٠,٤ نسمة / دونم في مقاطعة ٢٣ وادي أبو فروخ التي تبلغ مساحتها (٣٥٢٠٠٠) دونم, لذلك ومن خلال ملاحظة معطيات الجدول رقم (١) يتضح أن الكثافة الزراعية في منطقة الدراسة قد بلغت (٠,٠٩) نسمة /دونم ، أي ما يعادل ٣٦,٤٥ نسمة /كم^{٢},وهذه دلالة واضحة على إن علاقة سكان منطقة الدراسة بالأرض الزراعية تبدو جيدة ، إذأن تفاعل العلاقات المكانية للتوزيعات الطبيعية والبشرية في اي منطقة يتجلى بالإنسان فهو صانع القرار على نحو سلبي أو ايجابي .وهذا التفاعل يبدو واضحا في القطاع الزراعي, إذأن اغلب سكان المنطقة يمارسون العمل الزراعي, مما يشكل قاعدة يستند إليها المخطط من اجل وضع الأسس لتنمية صناعية زراعية تعتمد المواد الأولية

التي يوفرها القطاع الزراعي للصناعات الناشئة في منطقة الدراسة ,بالإضافة إلىأن الفائض من الأيدي العاملة سوف يشكل دعامة أساسية لهذه الصناعات .

٢.سياسة الدولة :-

يقصد بسياسة الدولة الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة في المجال الزراعي, والتي تتضمن مجموعة من الوسائل الزراعية المناسبة, والتي يمكن من خلالها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتوسيع فرص الاستثمار في القطاع الزراعي[٥], وبالنسبة للسياسات الزراعية في العراق لابد أن يؤخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها البلد بعد عام ٢٠٠٣, حيث يتوجه العراق نحو التحول التدريجي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، لذلك فأن التنمية الزراعية تتطلب نهجا جديدا وفقا للمتغيرات الاقتصادية الجديدة وذلك من خلال إتباع الأساليب العلمية واستثمار نتائج البحوث الزراعية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني ، وهذا يتحقق من خلال التوجه نحو البحوث التطبيقية في المجال الزراعي، وتقوم سياسة الدولة في المجال الزراعي في الوقت الحاضر على عدة برامج إلاإن الواضح منها هو نظام التسليف الزراعي ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ، حيث تقوم الدولة بتسليف الفلاحين قروضا مالية كافية من اجل إنشاء حقول الدواجن وإنشاء حقول تربية الأبقار ،بالإضافة إلى تطوير الإمكانيات الزراعية المتاحة لدى الفلاحين من خلال عملية توفير الأعلاف للثروة الحيوانية الموجودة,بالإضافة إلى توفير الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة [٦] كما قامت الدولة بتوفير البيوت البلاستيكية لتشجيع الزراعة المحمية وتوفير القروض لحقول تسمين العجول ، وشراء منظومات الري الحديثة والساحبات والحاصدات وغيرها .إن هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة لا شك أنها تجسد دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية الحقيقية ،والتي تعد من الأهداف الإستراتيجية التي تنقل النظام الزراعي من المعيشي إلى النظام التجاري ، وبالتالي يمكن تحقيق تكامل زراعي صناعي ضمن إطار التنمية الاقتصادية الشاملة في منطقة الدراسة وفقا لمعطيات وإجراءات سياسة الدولة المتبعة حاليا كونها توفر رأس المال

لجميع المشاريع الزراعية والصناعية ، اذ ان رأس المال يعد عنصرا أساسيا في أي عملية إنتاجية ومنها الإنتاج الزراعي .

٣.التسويق والنقل :-

يعد السوق من العوامل البارزة التي تحدد أوجه النشاط الاقتصادي للسكان سواء كان اقتصادا زراعيا أم صناعيا ، ذلك لان القرب من مناطق الاستهلاك له دور كبير في تحديد الإنتاج وتسويقه ، وبالنسبة لمنطقة الدراسة فان عامل التسويق من العوامل البشرية المهمة في تحديد أفاق التنمية الزراعية والصناعية على حد سواء, وذلك لكونها تتوسط المدن الرئيسية التي تعد مراكز تسويقية مهمة سواء للإنتاج والاستهلاك, وهي مدن بغداد وكربلاء والفلوجة, حيث ترتبط منطقة الدراسة بشبكة من طرق النقل التي يربطها بهذه المدن الثلاثة إذ اتضح من خلال الدراسة الميدانية إن معظم الإنتاج الزراعي يسوق إلى مدينتي بغداد وكربلاء, وبنسبة اقل إلى مدينة الفلوجة رغم قرب المسافة بينهما وذلك بسبب فرق الأسعار , أما مركز ناحية العامرية فأنه لا يعد سوقا" مشجعا" لقيام تنمية زراعية حقيقية وذلك لصغر حجم السوق حيث لا يتجاوز مركز الناحية عن ١٥٠٠ نسمة,أما المركز التسويقي الثاني فهو يتمثل بالمجمع السكني التابع للمنشئات الصناعية الكبيرة في منطقة الدراسة, والذي يبلغ عدد سكانه (١٨٠٠٠) نسمة فهو يعد سوقا" استهلاكية للمنتجات الزراعية الصناعية في المنطقة . أما بالنسبة للنقل فأنه يعد عنصرا" أساسيا" في العملية الإنتاجية , ويعتمد عليه في التخطيط التنموي لأي نشاط زراعي اذ ان العلاقة تكون متبادلة بين النقل والتنمية الزراعية لأي منطقة, حيث تحتاج التنمية الزراعية الى شبكة من الطرق الكفوءه لنقل مختلف متطلباتها ونقل الإنتاج إلى المستهلكين.لذلك فأن توفر طرق النقل يؤدي إلى التوسعالأفقي من خلال استغلال أراضي زراعية لم تكن مستغلة قبل وجود طرق النقل, وكذلك يؤدي إلى التوسع في زراعة المحاصيل النقدية التي تزرع لغرض بيعها في الأسواق , إذ تمثل مادة أولية لبعض الصناعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة فيتوفير المادة الأولية لها .

جدول رقم(١)

التوزيع الجغرافي للسكان والأيدي العاملة الزراعية لسنة ٢٠١٤ ,والمساحات المزروعة ,والكثافة الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٥ في منطقة الدراسة.

اسم ورقم المقاطعة	المساحة الكلية /كم٢	المساحة الكلية دونم	عدد السكان ٢٠١٤	عدد القوى العاملة الزراعية	مساحة الارض المزروعة فعلا دونم	الكثافةالعامة نسمة كم٢	الكثافة الزراعية نسمة /دونم
١بزيبز والعجير	٢٩	١١٦٠٠	٩٧٤٠	٩٢٣	١١٠٣٢	٣٣٥,٨	٠,٠٨
٢-الحصى الشمالية	٥/ ٢٣٠	٩٢٢٠٠	٥٦٩	٩٥	٧٠٣٥	٢,٤٦	٠,٠١
٣-البترة والصخرية	٥٢	٢٠٨٠٠	٨١٨٨	٩٦٣	١١٢٢٣	١٥٧,٤	٠,٠٨
٦الحصي	١١٢	٤٤٨٠٠	٣٩١١٩	٤٩٣٣	٣٧٥١٢	٣٤٩,٢	٠,١٣
٧*العامرية	٣٨/٥	١٥٤٠٠	١٣٩٠٢	١٥٢٨	١٢٤٥٢	٣٦١,٠٩	٠,١٢
٢١ الشامية	٥٩٧	٢٣٨٨٠٠	١٥٨٠٠	١٧٠٢	١٢٥٦٣	٢٦,٤	٠,١٣
٢٢ الماروئية	٦٧٧	٢٧٠٨٠٠	٣٢٦٢	٥٠٩	٢٤٢١٠	٤,٨١	٠,٠٢
٢٣ وادي ابو فروخ	٨٨٠	٣٥٢٠٠٠	٦٠٣	٧٩	١٧٦٢	٠,٦٨	٠,٠٤
المجموع	٢٦١٦	١٠٤٦٤٠٠	٩١٢١٠	١٠٧٣٢	١١٧٧٨٩	٥٦,٤٤	٠,٠٩

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على :-

١-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة تقديرات سكان العراق لعام ٢٠١٤ , ص[٣٩] .

٢-وزارة الزراعة , مديرية زراعة محافظة الانبار , شعبة زراعة العامرية , المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل للموسم الزراعي ٢٠١٤ -٢٠١٥ .

***يشمل عدد السكان في مقاطعة ٧ العامرية السكان الريفيين فقط ويستثنى السكان الحضر في مركز المدينة والبالغ عددهم ١٥٠٠ نسمة .**

وفي منطقة الدراسة فأن تحسين شبكة الطرق الرئيسية والفرعية قد أدى إلى استغلال أراضي زراعية جديدة ، وخصوصا في المقاطعات الهضبة البعيدة عن نهر الفرات ، حيث تم شق عدد من الطرق المبلطة إلى هذه المقاطعات,أضف إلى ذلك فان ارتباط منطقة الدراسة بمحافظتي بابل وكربلاء عن طريق المسيب– العامرية والذي يبلغ طوله (٦٠كم) قد شجع عل تسويق المنتجات الزراعية إلى هاتين المحافظتين,بالإضافة إلى استغلال معظمالأراضي المحاذية لهذا الطريق بمختلف المحاصيل الزراعية وذلك بالاعتماد على المياه الجوفية وحفر الآبار مما وسع من المساحات الزراعية في منطقة الدراسة.

المبحث الثاني :- الإمكانيات التنموية الزراعية في منطقة الدراسة وتقسم إلى قسمين رئيسين:

أولا:- الإمكانيات التنموية الزراعية النباتية :-

ثانيا:-الإمكانيات التنموية الزراعية الحيوانية :-

أولا:- الإمكانيات التنموية الزراعية النباتية :-

يعد الإنتاج النباتي من النشاطات الاقتصادية المهمة التي يزاولها الإنسان لكونها تؤمن المصدر الأساسي لغذاء الإنسان, بالإضافة إلى أنها تساهم مع بقية النشاطات الأخرى في البناء والتطوير الحضاري ،حيث تكون النشاطات الاقتصادية الأخرى قليلة الفعالية ما لم تكن هناك زيادة في كمية الإنتاج الزراعي تفوق استهلاك الذين يعملون في هذا القطاع الحيوي ، وبذلك يزود القطاعات الأخرى بالفائض الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تنمية القطاعات الأخرى.تتمتع منطقة الدراسة بإمكانات تنموية زراعية واسعة تشكل قاعدة أساسية لتطوير وتنمية الصناعات الزراعية المختلفة, وتجدر الإشارة هنا الى انه تم التركيز على المحاصيل الزراعية التي لها اهمية كبيرة في الصناعات الزراعية وتشكلموادأولية لها، إذ يتضح من خلال الجدول رقم (٢) ان محاصيل الحبوب تحتل مساحات واسعة من المساحات المزروعة في مقاطعات منطقة الدراسة ، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذه المحاصيل (٤٨٦٢٦)دونم ، الا ان هذه المساحات تتباين من محصول لأخر وحسب

الأهمية, فقد احتل محصول الحنطة المرتبة الأولى وبلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول (٣١١٠٤) دونم وبنسبة بلغت(٦٣,٩%) أما كمية الإنتاج فقد بلغت (٨١٤٢) طن وبنسبة بلغت (٦٦,٤%)من كميات إنتاج الحبوب ، أما في المرتبة الثانية والثالثة فقد جاء محصولي الذرة والشعير,إذ بلغت المساحة المزروعة بهما (١٥٩١١)و(١٦١١) دونما على التوالي وبلغت النسبة المئوية لهما (٣٢,٧%)و(٢,٣%) على التوالي .وتأتي أهمية الحبوب بالنسبة للصناعات الزراعية من كونها تشكل موادا أولية لبعض هذه الصناعات ، والتي لا تتطلب تكاليف عالية عند إنشائها, فعند الإشارة إلى محصول الحنطة الذي يعد المحصول الأساسي لغذاء الإنسان, فضلا عن كونه يدخل ضمن عليقة الأعلاف المركزة لتغذية الحيوانات, نجد انه بالإمكان التوسع في إنشاء معامل الطحين ضمن منطقة الدراسة,حيث توجد بعض المكائن الصغيرة المنفردة التي تقوم بعمل الطحين لسكان منطقة الدراسة,إلا أنها لا ترقى إلى مستوى المعامل, لكونها لا تتحمل أكثر من عامل واحد أواثنين فقط.

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية وكمية الإنتاج في منطقة الدراسة للموسم الزراعي ٢٠١٤-٢٠١٥.

اسم المقاطعة	المساحة المزروعة بالحنطة/ دونم	كمية الانتاج /طن	المساحة المزروعة بالذرة/ دونم	كمية الانتاج بالطن	المساحة المزروعة بالشعير/دونم	كمية الانتاج بالطن	مجموع مساحة الحبوب /دونم	مجموع الانتاج طن	المساحة المزروعة بالسمسم دونم	كمية الانتاج بالطن	المساحة المزروعة زهرة الشمس /دونم	كمية الانتاج طن
١بزيبز والعجير	٨٣٠	٢٩١	٣٤٣٠	٨٢٣	١٥٠	٣٠	٤٤٠١	١١٤٤	٦١٢	٣٦	١٢٩	٣٢
٢الحصو ة الشمالية	١٣٦٠	٣٤٠	١١٢٢	١٣٥	٢٥١	٤٥	٢٧٣٣	٥٢٠	—	—	—	—
٣البترة والصخر ية	١٤٦٥	٤٩٨	١٩١١	٤٧٨	١٧٢	٣٧	٣٥٤٨	١٠١٣	٦٨٢	٤١	٩٧	٢٤
٦ الحصي	٥٥٣٠	٢١٥٦	٧٣٥٠	١٩٤٨	٥١٤	١٤٤	١٣٣٩٤	٤٢٤٨	٧٥١	٤٨	١٤٥	٣٧
٧ العامرية	٨٤٢	٢٩٦	١٢١٣	٢٥٥	١٥٢	٣٩	٢٢٠٧	٥٩٠	٥٣٢	٣٢	١٣٧	٣٤
٢١ الشامية	٦٧٢٢	١٤١٣	٤١٥	٥٢	١٩١	٣٩	٧٣٢٨	١٥٠٤	——	——	——	——
٢٢ الماروئية	١٣٤٢٥	٢٩٥٤	٣٢٠	٣٩	١٠٣	٢٣	١٣٨٤٨	٣٠١٦	——	——	——	——
٢٣وادي ابو افروخ	٩٣٠	١٩٦	١٥٠	١٦	٧٨	١٥	١١٥٨	٢٢٧	——	——	——	——
المجموع	٣١١٠٤	٨١٤٢	١٥٩١١	٣٧٤٦	١٦١١	٣٧٢	٤٨٦٢٦	١٢٢٦٢	٢٥٧٧	١٥٧	٥٠٨	١٢٧

المصدر :وزارة الزراعة, محافظة الانبار ،التخطيط والمتابعة ،شعبة زراعة ناحية العامرية، بيانات غير منشورة.

أما فيما يتعلق بمحصولي الذرة والشعير فأنهما يشكلان المواد الأولية الأساسية لصناعة الأعلاف في منطقة الدراسة حيث تتميز الذرة الصفراء باحتوائها على قدر عالي من فيتامين (A) وبما يعادل ما تحويه حبوب الحنطة عشرين ضعفا" وهذا الفيتامين يعد أساسيا" لإنتاج عليقة الأعلاف المركزة للماشية والدواجن,إذ بدونه لا يمكن لأي صناعة زراعية من هذا النوع , إن تتطور حيث توازن أهميته أهمية بذور فول الصويا في توفير الأحماضالامينية الأساسية لنمو الحيوان وبهذا العدد يمكن الإشارة إلى انه توجد في منطقة الدراسة معامل صغيرة لإنتاج عليقة الأعلاف.(٧) التي بلغ عددها (٣) معامل تتوزع على مقاطعات (٦ الحصي) و (٧ العامرية) و(١وبزيبز والعجير)حيث بلغ عدد العاملين في كل منها (٣) عامل فقط. وبالنسبة للمحاصيل الزيتية فهي تعد من المحاصيل المهمة في تصنيع الزيوت والصناعات الأخرى, وعلى الرغم من كثرة أنواع المحاصيل الزيتية,إلا انه لا يزرع منها في منطقة الدراسة سوى محصولي السمسم وزهرة الشمس وذلك لعدم معرفة المزارعين بزراعة بقية الأنواع وقلة الخبرة بزراعتها . ويتضح من خلال الجدول رقم (٢) أن المساحة المزروعة بمحصول السمسم قد بلغت(٢٥٧٧) دونم وبنسبة (٨٣,٥%)من المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية, وبلغت كمية الإنتاج (١٥٧) (طن)وبنسبة (٥٥,٢%) من كمية إنتاج المحاصيل الزيتية .أما محصول زهرة الشمس فقد بلغت المساحة المزروعة به (٥٠٨) دونم وبنسبة (١٦/٤%) أما كمية الإنتاج فقد بلغت (١٢٧)طن أي بنسبة(٤٤,٧%)من مجموع إنتاج المحاصيل الزيتية . ان هذه الكميات من الإنتاج تعدمشجعة لقيام بعض الصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة وخاصة مصانع صناعة الراشي التي تعتمد على محصول السمسم, اذ لا يوجد في هذه المنطقة اي مصنع من هذا النوع , وكذلك الحال بالنسبة لحبوب زهرة الشمس, يمكن قيام مصانع صغيرة لتحميص الحبوب وبيعها على شكل (كرزات) إذ تعمد المحلات التجارية إلى جلب هذه المادة من المناطق التجارية في محافظة بغداد.

.ثانيا" :- الإمكانيات التنموية الزراعية الحيوانية :-

يمثل الإنتاج الحيواني موردا" هاما" من موارد الدخل الفردي والقومي , وتأتي أهميته من كونه احد المصادر الرئيسية التي تمد جسم الإنسان بالبروتين الحيواني , ذي القيمة الحيوية المرتفعة والذي لا يمكن التعويض عنه بالبروتين النباتي . ولا تقل أهمية المنتجات الحيوانية غير الغذائية عن الغذائية إذأنها تعد ضرورية لكساء الإنسان ومتعته وتشمل هذه المنتجات الصوف , والجلود , والريش، يوجد في منطقة الدراسة أعداد كبيرة من الماشية وحقول الدواجن وتتمثل الماشية بالأغنام والأبقار, حيث جاءت أعداد الأغنام بالمرتبة الأولى,إذ بلغت أعدادها (١٨٤٠٠) رأس وبلغت نسبتها المئوية (٧٩/٣%) من مجموع الماشية في منطقة الدراسة,أما الأبقار فقد جاءت بالمرتبة الثانية وبلغ عددها (٤٧٨٦) رأس وبنسبة (٢٠/٦%) يلاحظ الجدول رقم (٣). أما بالنسبة لكميات الإنتاج فقد بلغت كمية الحليب (٢٣/٧) طن وبلغت كمية الصوف (٣٣/٢) طن, ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) ان كميات الإنتاج بالنسبة للحليب والصوف تكاد تكون مشجعة لقيام الصناعات الزراعية التي تعتمد في إمدادها بالمواد الأولية على هذين النوعين منالإنتاج, حيث تم إنشاء معمل لإنتاجالألبان في مركز ناحية العامرية, وهو صغير الحجم لا يستهلك إلا(٣)طن يوميا من الحليب المنتج في منطقة الدراسة, مما يتطلب التوسع في مثل هذا النوع من الصناعات الزراعية لكون الإنتاج اكبر بكثير من الكميات التي يتم استلامها من قبل هذا المعمل,إذ يتضح من خلال الجدول رقم (٣)أن كمية الحليب المنتج قد بلغت (٢٣/٧) طن يوميا"، أما بالنسبة لإنتاج الصوف فلا يوجد في منطقة الدراسة أي معمل لاستلام هذه الكميات من الإنتاج سوى ٣ محلات للندافة والتي تقوم بعمل الفرش والوسائد على نطاق محدود، وفيما يخص تصنيع اللحوم فلا يوجد في منطقة الدراسة سوى مجزرة واحدة وهي عبارة عن غرفة واحدة تقوم بتزويد محلات القصابة باللحوم لغرض الاستهلاك المحلي .وبالنسبة لدواجن اللحوم فأن اغلب إنتاجها يذهب إلى خارج منطقة الدراسة وذلك لعدم وجود مجزرة دواجن في المنطقة, إذ يتضح من خلال الجدول رقم(٨)

جدول رقم(٨)

التوزيع الجغرافي لأعداد الثروة الحيوانية وكميات انتاج الحليب والصوف في ناحية عامرية الفلوجة لعام٢٠١٤.

اسم ورقم المقاطعة	أعدادالأبقار	كميات الحليب(طن)	أعدادالأغنام	كميات الإنتاج الصوف(طن)	أعداد وحقول دواجن(طن)	كميات الإنتاج
١بزيبز والعجير	٦٩٣	٤,٣	٤٦٥	١,٥	٢	١٢٠٠٠
٢ الحصوة الشمالية	٧١	٠,٤٦	٨٩٢	١,٨	--	---
٣البترة والصخرية	٩٣٠	٥,٦	٢٠٣٥	٣,٥	٣	١٨٠٠٠
٦الحصي	١٦٢٠	٦,٥	٣٨٢٢	٧,٦	٥	٦٥٠٠٠
٧العامرية	١٠١٣	٤,٦	٢٣١٧	٣,٩	٤	٥٠٠٠٠
٢١الشامية	٣٥٠	١,٧	٢٥٩٢	٤,٥	٢	٨٠٠٠
٢٢الماروئية	١٠٩	٠,٥٤	٢٣٩٢	٣,٥	-	-
٢٣وادي ابو فروخ	-----	---	٣٨٨٥	٦,٩	-	-
المجموع	٤٧٨٦	٢٣,٧	١٨٤٠٠	٣٣,٢	١٦	١٤٨٥٠٠

المصدر :-وزارة الزراعة ،مدرية زراعة محافظة الانبار ،التخطيط والمتابعة ،شعبة زراعة ، ناحية العامرية ، بيانات غير منشورة.
٢.الدراسة الميدانية بالنسبة لحقول الدواجن.

الجدول رقم (٣) إن حقول الدواجن قد بلغ إنتاجها (١٤٨٥٠٠) فرخ أي ما يعادل (٢٦٧,٣) طن ،على اعتبار أن وزن أفراخ اللحم تسوق بوزن ١,٨كغم تقريبا. [٨]واستنادا" إلى ما سبق فأن إتباعأساليب التنمية الفاعلة تمكن من تطوير المناطق ،وتقليل التباين المكاني للتنمية بين مقاطعات منطقة الدراسة ،عن طريق إقامة نشا**ط**ات اقتصادية فاعلة ، لاسيما إقامة الصناعات الغذائية التي تتوفر لها المواد الأولية من داخل المنطقة والتي تؤدي بالتالي إلى تخفيض عدد العاطلين عن العمل ،وإيقاف هجرة السكان, والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المبحث الثالث :-محددات استغلال الإمكانيات التنموية المتاحة لتنمية الصناعات الزراعية:

إن التنمية بكل إشكالها مثلما لها مقومات وإمكانيات متاحة ، لاشك أن هناك معوقات ومحددات تعترض طريقها ،وفي منطقة الدراسة هناك الكثير من المعوقات والمحددات التي تعترض طريق استغلال الإمكانيات التنموية, إلا إننا سوف نستعرض أهم هذه المعوقات والتي

لها تأثير مباشر على عمليات التنمية وكما يأتي :-

١. سوء إدارة السياسات الزراعية :-

تعد سياسة الدولة من العوامل البشرية المؤثرة في نمط استثمار الارض للأغراض الزراعية, وذلك من خلال إتباع الوسائل العلمية التي جاءت بها السياسة الزراعية للدولة, لأن الاستعمال الأفضل للأرض يتغير تبعا "لتغير الظروف المحيطة بها وفقا" لما تتطلبه أهداف تلك السياسة حيث تسعى السياسات الزراعية دائما الى تحقيق التوازن الغذائي والرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي.

وتتمثل سياسة الدولة في المجال الزراعي بعدة جوانب, وهي الإصلاح الزراعي واستحداث الجمعيات الفلاحية التعاونية, والتسليف الزراعي, والسياسة السعرية, وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي. وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية واللقاءات الشخصية مع المزارعين وموظفي دوائر الزراعة إن هذا الإجراءات التي وجدت بالأساس لغرض تنمية القطاع الزراعي وصولا إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى, تعاني من ضعف تطبيقها على ارض الواقع.

فإذا أخذنا بنظر الاعتبار عمل الجمعيات الفلاحية فأنها معطله بشكل تام وان عملها في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ضعيف جدا أن لم يكن غير موجود نهائيا", آما السياسة السعرية فقد انتهى نظام العمل بها منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣, وكذالك الحال بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي بقى حبرا على ورق فقط.وبالنسبة للجانب الوحيد من

جوانب السياسة الزراعية الذي لازال يعمل لحد الآن هو نظام التسليف الزراعي, وهو رغم وجوده فأنه يعاني من مشكلات متعددة يشترك فيها الفلاح وإدارة دوائر الزراعية, حيث أن الجانب الأول وهو الإداري, يعمل على توجيه السلف الزراعية لصالح عدد محدود من المزارعين المتنفذين في المنطقة, إما الجانب الأخر المتمثل بالمزارعين الذين يستلمون السلف الزراعية الموجهة لغرض تطوير الثروة الحيوانية أو شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل منظومات الري بالرش والتنقيط وغيرها إذ يعمل هؤلاء المزارعون إلى توجيه هذه السلف إلى بناء البيوت أو شراء السيارات وغيرها.

إن ضعف إدارة السياسات الزراعية الذي يقع عاتقه على الدولة بالدرجة الأولى، لاشك يؤدي إلى حدوث ضعف في تنمية الإمكانيات الزراعية المتاحة التي تهدف الى تنمية الصناعة الزراعية في منطقة الدراسة.

٢.الفساد الإداري وضعف التخصيصات:-

تعد مشكله الفساد الإداري من التحديات الكبيرة التي تواجه عمليه تحقيق التنمية المكانية عموما, والتنمية الصناعية بشكل خاص, لكونها تشكل عقبه رئيسيه أمام نجاح أي مشروع صناعي ,هذا التحدي الذي ظهر في التسعينات من القرن الماضي لكنه تبلور بشكل كبير وازداد خطرا بعده احتلال العراق عام ٢٠٠٣, حيث انتشر الفساد الإداري في مختلف المستويات ،ولاسيما في ظل سيادة دور الاعتبارات الشخصية والعشائرية والحزبية في تولي المناصب الإدارية المختلقة دون الاعتماد على معيار الكفاءة والمهنية والتخصص، مع عدم وجود إجراءات قانونيه رادعة لمواجهة هذه المشكلة، وعدم اعتماد المعايير العلمية والمهنية, وغياب دور التخطيط السليم في توزيع الاستثمارات التنموية قطاعيا ومكانيا فضلا عن قله وجود الدراسات التفصيلية الدقيقة لتنفيذ اي مشروع وفقا لمعايير علميه دقيقه, كل ذلك انعكس سلبيا على الواقع التنموي القائم للأنشطة الاقتصادية في المنطقة من خلال ضياع الوقت والجهود المبذولة لتطوير الإمكانيات التنموية المتاحة، وهي متغيرات يجب

حسابها بشكل علمي دقيق إذا ما أريد نجاح العملية التنموية في المنطقة.وخلاصة القول إن الفساد الإداري وضعف التخطيط يتلخص في حقيقةمهمة مفادها انه، إذا كان المخطط عالما والمنفذ جاهلا فالنتيجة صفر،وإذا كان المخطط جاهلا والمنفذ عالما فالنتيجة صفر،وكلامها يعني التخلف.

٣. منافسه المنتجات المستوردة:-

تعد منافسه السلع الأجنبية من المحددات الرئيسية التي تواجه تنمية الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة, اذ برزت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣, مما انعكس سلبا على جميع مستويات التنمية سواء كانت الزراعية منها او الصناعية, حيث أدت سياسة الانفتاح التي اتبعتها الدولة بعد الاحتلال, وعدم تفعيل التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة ، أدى إلى إغراق السوق العراقية بمختلف المنتجات المصنعة وغير المصنعة ومنها المنتجات الزراعية, مما تطلب اعتماد سياسات اقتصادية ناجحة تهدف إلى تحديد المواد المستوردة التي يحتاج إليها السوق المحلي بهدف تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل للفلاحين, حيث أن اعتماد المزارعين على قدراتهم الذاتية في تسويق الإنتاج الزراعي والذي غالبا ما يكون طريقة تعبئته وفرزه غير منتظمة, سيؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاته الزراعية أمام منافسة المحاصيل المستوردة, والتي تكون طريقة تعبئتها وفرزها بشكل منظم يؤدي إلى جذب المستهلك الى هذه السلع التي قد تكون أسعارها اقل من المنتج المحلي في غالب الأحيان.

٤. العزوف عن العمل في الزراعة والتوجه نحو الوظائف المدنية والامنية :-

تعد دراسة الأيدي العاملة إحدى العناصر الرئيسية لأي دراسة تعتمد الارض وما عليها هدفا من أهدافها ، إذأن النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان وقدرته على إخضاع ما هو متاح من الموارد ، يختلف التفاعل بينها بساطة وتعقيدا مع درجة التطور التي تسبب

تغيرا في ملامح ذلك النشاط, ويؤدي توفر الأيدي العاملة أو عدم توفرها دروا هاما في عمليات التنمية بكل أشكالها ومنها التنمية الزراعية التي تعتمد على الأيدي العاملة بشكل أساس.ولما كانت للأيدي العاملة هذه الأهمية في عمليات التنمية والتخطيط لها, فأن هناك مشكله تعاني منها منطقة الدراسة في هذا الجانب ، وتتجلى هذه المشكلة في توجه الكثير من الأيدي العاملة الزراعية إلى العمل في الوظائف الأمنية تحديدا ، إذ أن الظروف التي يمر بها العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص, جعلت الشباب الذين يمثلون عصب الحياة بالنسبة لعمليات التنمية الزراعية يتوجهون الى الوظائف الأمنية من أجل تحقيق هدفين يتمثل الاول في تحقيق مستوى معاشي عالي من خلال الرواتب التي تمنحها الدولة للذين يلتحقون بالوظائف الأمنية ، والهدف الثاني هو التوجه للدفاع عن مناطقهم من بعض الأخطار الداهمة التي تهدد أمن منطقتهم ومكتسباتها الاقتصادية والبشرية .

المبحث الرابع:- التوجهات التنموية المستقبلية.

اولاً: استراتيجيات تطوير استثمار الإمكانيات التنموية المتاحة :

تتطلب عملية تحقيق التنمية الزراعية توافر العديد من الموارد والإمكانيات التنموية لتحقيقها ضمت الحيز المكاني لأي منطقة ، ولا سيما فيما يتعلق بتوافر الاستثمارات التنموية والموارد المائية من حيث الكم والنوع ، إضافةإلىالأراضي الصالحة للزراعة مع توافر الأعداد الكافية من القوى العاملة في القطاع الزراعي .وتبرز أهمية تحقيق التنمية الزراعية من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الزراعي ، بأعتبارة من الأنشطة الاقتصادية الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المكانية من خلال تعزيز فرص تطوير الهيكل الاقتصادي لأي منطقة, فضلا عن دعم وتطوير القطاع الصناعي من خلال توطن الصناعة الزراعية التي تعتمد على المواد الخام الزراعية كمدخلات رئيسية في عمليات الإنتاج الصناعي ، وبما يسهم في تحقيق التنمية الصناعية التي تشكل العنصر الأساسي في تسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن منطقة الدراسة. فمن خلال

عرض وتحليل واقع القطاع الزراعي ومدى اسهامه في تعزيز فرص تحقيق التنمية الصناعية في ناحية العامرية, تبين لنا ان مستوى تطور القطاع الزراعي لايتلائم مع الإمكانيات التنموية المتاحة في المنطقة ، مما شكل عقبة رئيسية اما تحقيق التنمية الصناعية الزراعية في هذه المنطقة.ومن أجل استثمار المؤهلات التنموية المتاحة لتحقيق التنمية الزراعية وباتجاه تطوير النشاط الصناعي وتعزيز مستويات التنمية المكانية ضمن منطقة الدراسة, فأن التوجهات التنموية المستقبلية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

١) تحقيق التوسع الأفقي والعمودي في زراعة المحاصيل الزراعية– الصناعية والقابلة للتصنيع إضافة إلى المحاصيل الإستراتيجية, مع تطوير أساليب الإنتاج الزراعي, بهدف تحقيق زيادة في كميات الإنتاج للأغراض الصناعية إذأن هذا التوجه سيسهم في دعم وتطوير الأنشطة الصناعية المتوطنة ,فضلا عن الأنشطة الصناعية الجديدة ، التي يمكن توقيعها في منطقة الدراسة ، وبخاصة الصناعات الغذائية والنسيجية, وبما يسهم في تحقيق التكامل والترابط الوظيفي بين القطاعين الزراعي والصناعي ،كأبرز متطلبات تطوير مستويات التنمية المكانية المتوازية في المنطقة .

٢–تتمتع منطقة الدراسة بتوافر أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية (أغنام – أبقار – دواجن) والتي يمكن أن تشكل منتجاتها من الأصواف والجلود واللحوم ، إضافةإلى الحليب ، مدخلات مهمة في عملية الإنتاج الصناعي, ولاسيما بالنسبة للصناعات الغذائية والجلدية ، فضلا عن الصناعات النسيجية فيما لوتم استثمار تلك المنتجات للأغراض الصناعية ،الا أن الواقع القائم يشير الى ضعف الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة, مما انعكس ذلك سلبا على تدني مستوى إنتاجيتها, وعدم قدرتها على تلبية متطلبات الأنشطة الصناعية في هذه المنطقة. لذلك ومن أجل تطوير إنتاجية الثروة الحيوانية ، وتعزيز قدرتها على دعم وتطوير الأنشطة الصناعية ، فانه ينبغي التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

الاهتمام بأصل السلالات الحيوانية اذ لا تزال الأنواع المحلية غير المحسنة هي السائدة في تربيتها ، والتي تتميز بقلة أنتاجها سواء من اللحوم أوالألبان ، كما أن معظم مربي الحيوانات لم يكن لديهم تخصص في تربية الحيوانات مما انعكس بصورة سلبية على عمليات الإنتاج .

ب –العمل على تشجيع الاستثمارات التنموية ضمن قطاع الثروة الحيوانية ,بهدف زيادة أعدادها ، فضلا عن تطوير وتحسين منتجاتها ونوعيتها .

الاهتمام بالمراعي الطبيعية والتوسع في زراعة محاصيل الأعلاف, وبخاصة في المقاطعات الهضبية من منطقة الدراسة والتي تمتاز بسعة مساحتها ,كما مبين في الخارطة رقم (٢) , وتشجيع صناعة الأعلاف الحيوانية, وإتباع الأساليب الحديثة في تربية الثروة الحيوانية, اذ أن لهذا التوجه أهمية كبيرة في تطوير الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة, والاستفادة من منتجاتها للأغراض الصناعية .

ثانيا : استراتيجيات تنمية الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة

إن الاستراتيجيات التنموية المستقبلية ينبغي أن تركز على تحقيق التنمية الصناعية ضمن المناطق المختلفة اقتصاديا ، وذلك من خلال تحقيق الموازنة المكانية بين المتاح من المؤهلات التنموية ، وتوقيع المشاريع الصناعية الجديدة باعتبار التصنيع يمثل النشاط الرئيسي في تسريع عملية التنمية ومعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فان التوجهات التنموية المستقبلية وباتجاه تطوير القطاع الزراعي وتعزيز قدرته على الإسهام في تطوير وتنمية الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي:-

١- تحديد تحقيق التنمية الصناعية ،في مجال تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة في ناحية العامرية ، من خلال زيادة حجم الاستثمار الصناعي فيها, والعمل على تطويرها بإدخال التكنولوجيا الصناعية الحديثة,

بهدف حل مشاكل الصناعة, وزيادة الإنتاج الصناعي ، لذلك فأن الاستراتيجيات التنموية في هذه الحالة سوف تركز على مركز ناحية العامرية فقط, بسبب تركز كافة الأنشطة الصناعية – الزراعية فيها مثل معمل تصنيع الحليب ومحلات قصابة اللحوم وغيرها .

٢- تحديد تحقيق التنمية الصناعية في تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية ضمن المقاطعات البعيدة عن مركز الناحية, التي تمتاز بغناها بالمؤهلات التنموية المتاحة لتطوير الصناعات الزراعية, لذلك فان الاستراتيجيات التنموية في هذه الحالة سوف تركز على تكوين أقطاب تنموية صناعية ضمن مقاطعات (٢١) الشامية (٢٢) الماروئية, خارطة رقم(٢) ، وذلك وفق نموذج التنمية اللامتوازية مع الأخذ بنظر الاعتبار تطور مستوى الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة ضمن مركز الناحية ، مما يسهم في توجيه عملية التصنيع نحو جنوب منطقة الدراسة ذات الطابع الهضبي بعيدا عن التفريط بالأراضي السهلية الصالحة للزراعة ، بالإضافة الى تعزيز فرص الارتباط الوظيفي مع المناطق المجاورة لمنطقة الدراسة ذات التركز الصناعي مثل مدينة الفلوجة ومدينة كربلاء .

تحديد تحقيق التنمية الصناعية في تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وإيجاد نوع من الموازنة بين المبدأين بهدف تقليص التباين في مستويات التنمية المكانية, من خلال توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن المقاطعات التي لا توجد فيها أنشطة صناعية وفقآ لنموذج التنمية المكانية المتوازية ، وهذا يعني أن الاستراتيجيات التنموية ينبغي أن توجه إلى مقاطعات (٢) الحصوة الشمالية و (٦) الحصي، و(١) بزيبز والعجير و(٢٣) وادي فروخ، وذلك لكونها مناطق خالية من الأنشطة الصناعية وتتمتع بإمكانيات تنموية زراعية ، يمكن استثمارها باتجاه تحقيق التنمية الصناعية، فضلا عن إمكانية تطوير استثمار المؤهلات التنموية المتاحة ضمن هذه المقاطعات .واستنادا الى ما سبق فإن الاستراتيجيات التنموية المستقبلية في منطقة الدراسة ينبغي أن تأخذ بنظر الاعتبار المبادئ الاقتصادية السالفة الذكر بهدف تحقيق التنمية الصناعية الزراعية وفقآ لتوجه جديد يهدف إلى تحقيق التكامل الزراعي الصناعي من خلال إقامة مجمع زراعي

صناعي في مقاطعة (٢١) الشامية باعتبارها ذات طابع هضبي ولكونها تتوسط في موقعها مقاطعات منطقة الدراسة, فضلا عن تحقيق التكامل الصناعي مع المنشآت الصناعية الكبيرة الموجودة في هذه المقاطعة أصلا, وهي ذات إنتاج معدني لتصنيع المعادن المختلفة.إن هذا التوجه من الأساليب الزراعية – الصناعية الحديثة التي تستخدمها الدول المتقدمة ، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للأرض داخل الأقاليم الزراعية ، وامتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي, وحفظ المنتجات السريعة التلف وتوفيرها للمستهلك على مدار السنة ولتطبيق هذا التوجه في منطقة الدراسة (ناحية العامرية)يمكن أنشاء هذا المجمع ضمن الأراضي الغير صالحة للزراعة في المنطقة الهضبية كما أشرنا إلى ذلك أنفآ ،ويمكن أن يضم المجمع الوحدات التالية :

١) مصنع لتجميع وإنتاج الألبان ، وهذا المصنع موجود ضمن هذه المنطقة, إلا أنه صغير لا يكفي لاستيعاب الكميات المنتجة من الحليب, كما أشرنا إلى ذلك في المبحث الثاني فضلا عن أن إنتاجه لا يكفي لسد حاجة السوق المحلية من منتوجات الألبان ، إذ يتم سد النقص من أسواق محافظة بغداد .
٢) مصنع لإنتاج وتصنيع اللحوم .
٣) مصنع للصناعات الجلدية .
٤) مصنع للمنسوجات الصوفية .
٥) مصنع لإنتاج العلف الحيواني .
٦) مصنع لتفقيس بيض الدجاج .
٧) مصنع لتصنيع الدبس والراشي .

واستكمالا لأهداف هذا المجمع الصناعي يمكن إقامة بعض المصانع المنفردة في مقاطعات (٦) الحصي و(١) بزيبز والعجير و (٣) البترة والصخرية و (٧) العامرية ، ويكون هدفها تجميع منتجات الحليب من المزارعين اختصارا للوقت وعدم تلف منتجات الحليب أثناء نقلها لأنها من المنتجات سريعة التلف ، تم تقوم هذه المصانع بنقلها الى

المجمع الرئيسي بهدف تصنيعها وتسويقها .وبناء على ما تقدم من خلال عرض ومناقشة المباحث التي أشتمل عليها هذا البحث فقد أتضح أن تحقيق التنمية الصناعية ضمن مقاطعات منطقة الدراسة (ناحية العامرية) يعتمد بشكل رئيسي على تحديد الإمكانيات التنموية المتاحة ،وتحقيق الاستغلال الأمثل لها ضمن كل مقاطعة وبما يسهم في تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية الزراعية في هذه المقاطعات، من خلال نجاح تطبيق الاستراتيجيات التنموية التي تتلاءم مع الإمكانيات التنموية المتاحة ، ونوع الأهداف التنموية التي ينبغي تحقيقها ضمن المقاطعات التي تقل فيها الأنشطة الصناعية . وفيما يتعلق بتحديد نوع الاستراتيجيات التنموية التي ينبغي تطبيقها مستقبلا لتحقيق التنمية الصناعية الزراعية في منطقة الدراسة, فهذا ينبغي أن يتحدد في ضوء حجم الإمكانيات والاستثمارات الصناعية المتاحة ، والفلسفة الاقتصادية المعتمدة, فضلا عن طبيعة الأهداف التنموية التي يجب تحقيقها في مقاطعات منطقة الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات :

في ضوء ما تم استعراضه في هذا البحث حول (الإمكانيات التنموية المتاحة في ناحية العامرية) تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات تبعتها جملة من التوصيات .

الاستنتاجات :

١- تتمتع منطقة الدراسة (ناحية العامرية) بإمكانيات تنموية زراعية من حيث توافر الموارد المائية اللازمة ،والمساحات الواسعة من الأراضي الصالحة للزراعة, والقوى العاملة الزراعية ، وهذه تشكل مرتكزات تنموية لقيام أنشطة صناعية متنوعة ، ذات أهمية كبيرة في تطوير مستويات التنمية ضمن مختلف مقاطعات منطقة الدراسة .

٢- أن مستوى تطور الأنشطة الصناعية التي تعتمد على الزراعة لا يزال أقل مما هو متاح من إمكانيات تنموية قابلة للاستثمار الصناعي ضمن المقاطعات المختلفة في منطقة الدراسة .

٣- ضعف دور السياسات الزراعية والصناعية في توجيه الإمكانيات التنموية المتاحة نحو تطوير الصناعات الزراعية في منطقة الدراسة وخصوصا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

٤- ،مما أثر بشكل كبير في ضعف مساهمتها في تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات التنموية المتاحة .

٥- وجود تركز صناعي واضح للأنشطة الصناعية والزراعية ضمن مركز ناحية العامرية في المقاطعة (٧) العامرية, مقابل افتقار المقاطعات الأخرى لوجود أي نشاط صناعي فيها .

٦- تعاني منطقة الدراسة من اختلال واضح في هيكل الاستيطان البشري, اذ ان الجزء الاكبر من المنطقة قليل السكان ولا سيما في المقاطعات الهضبية وتركز السكان

في المقاطعات السهلية المحاذية لنهر الفرات مما يشكل ذلك محددا مهما لتوطن الأنشطة للاقتصادية ولاسيما النشاط الصناعي ضمن المناطق التي تعاني من قلة السكان.

٧- تتوافر في منطقة الدراسة (ناحية العامرية)قوى عاملة زراعية كبيرة وكما موضح في جدول رقم (١) حيث بلغت أعداد القوى العاملة الزراعية(١٠٧٣٢) لعام ٢٠١٤, ولكن واقع الحال أن معظم هذه القوى العاملة قد ذهبت إلى الوظائف الأمنية والمدنية ، مما انعكس بشكل واضح على ضعف كفاءة استغلال المؤهلات التنموية الزراعية ،وبالتالي كان احد المحددات المهمة في تطوير التنمية الصناعية في منطقة الدراسة

التوصيات:-

٨- إجراء دراسات علمية دقيقة وتفصيلية لجميع الإمكانيات التنموية المتاحة ضمن مقاطعات منطقة الدراسة من حيث الكم والنوع مع تحديد أهميتها الصناعية ، بهدف تعزيز القدرة على وضع الاستراتيجيات التنموية لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة نسبيا بين أجزاء منطقة الدراسة .

٩- معالجة محددات تحقيق التنمية الصناعية ضمن منطقة الدراسة مع معالجة المشاكل التي تعاني منها الأنشطة الصناعية المتوطنة فيها .

١٠- اعتماد المهنية والمعايير العلمية الصحيحة في إدارة شؤون التنمية الصناعية بعيدا عن دور الاعتبارات الشخصية والحزبية والعشائرية مع معالجة الفساد الإداري بكل أشكاله.

١١- تفعيل دور السياسات الحكومية في دعم وتطوير القطاع الصناعي من خلال تقديم الدعم المالي للمشاريع الصناعية الجديدة ، التي يتم توقيعها في منطقة الدراسة ، مع تطوير المشاريع القائمة .

١- ينبغي إيقاف عملية الاستغلال العشوائي غير المخطط للإمكانيات التنموية المتاحة من اجل الحفاظ عليها لتلبي متطلبات تحقيق التنمية الصناعية الزراعية في منطقة الدراسة .

٢- التأكيد على وضع الخطط التنموية الملائمة لتحقيق التنمية الزراعية بجانبيها النباتي والحيواني ،وذلك لأهمية هذا التوجه في تعزيز فرص التنمية الصناعية ، بسبب الارتباط الوظيفي الوثيق بين قطاعي الزراعة والصناعة, من حيث كونها أنشطة اقتصادية أساسية تسهم وبشكل فاعل في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ضمن منطقة الدراسة.

المصادر:-

١- احمد حسن عواد، تحليل كفاءة مراكز الاستيطان الريفي في تخطيط التنمية الريفية المتكاملة في ريف قضاء الفلوجة ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧،ص٥.

٢- سامي حميد عباس ، دور التكنولوجيا في التنمية الزراعية في الوطن العربي, رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،١٩٩٣ص[١٨].

٣- د. فاضل باقر الحسني ، دراسات تطبيقية للمناخ في المجالات الزراعية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الأول ، مطبعة الرشاد ، بغداد ، ١٩٨٧،ص[٢٣٤].

٤- د. فاضل باقر الحسني ، مصدر سابق ، ص[٢٣٥-٢٣٦].

٥- د. عبد الوهاب مطر الداهري ،الاقتصاد الزراعي ، مطبعة دار المعرفة ،١٩٨٠ص[٣٥٢].

٦- مقابلة شخصية مع المهندس (احمد سليمان يوسف)مدير شعبة الزراعة ناحية العامرية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢.

٧- مجيد مدحت الساهوكي ، الذرة الصفراء إنتاجها وتحسينها ، مطبعة التعليم العالي ١٩٩٠،ص١٣.

٨- د. محمد جمال قمر ، ومحمد سعيد محمد سامي ، الإنتاج التجاري لدجاج اللحم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥،ص١١.

عدد العاملين في الزراعة
*الكثافة الزراعية =_____

الارض المزروعة فعلا
المصدر : عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ،ج١، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص[١٩٢] .